الأنباء
الاثنين 13 مايو 2013

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
7827.5
بتغير قدره
+58.1
0.75%

1,219 مليون دينار أرباح «الراي» في الربع الأول

ارتفعت أرباح مجموعة الراي الإعلامية بنهاية الربع الأول من 2013 الى 1,219 مليون دينار مقارنة بـ 1,184 مليون دينار ارباح المجموعة بنهاية الربع الأول من 2012 مسجلا ارتفاعا طفيفا نسبته 3٪ تقريبا.
وارتفعت ربحية سهم المجموعة بنهاية الربع الأول من العام الحالي الى 5,27 فلوس مقارنة بـ 5,12 فلوس ربحية سهم المجموعة بنهاية الربع الأول من العام الماضي.

ملف اقتصادي

استمرار الجدل حول نظام «إكستريم» رغم مرور عام على إطلاقه

تباين في الآراء واستمرار الجدل حول نظام «اكستريم» (اسامة ابوعطية)

في مثل هذا اليوم من العام الماضي اطلقت ادارة سوق الكويت للأوراق المالية المرحلة الاولى من خطتها لتطوير السوق وذلك بتطبيق نظام التداول الآلي الجديد «اكستريم» وهو احد منتجات «ناسداك أومكس» الذي تطبقه في اكثر من 15 دولة حول العالم.

ورغم مرور عام كامل على تطبيق النظام الجديد، الا ان التباين في الآراء والجدل حول النظام مازال قائما، فهناك من يرى من المتابعين للسوق ان النظام حقق العديد من الايجابيات، الا ان آخرين يرون ان النظام ينطوي على سلبيات وثغرات لم تتم معالجتها رغم مرور عام كامل على تفعيل النظام.

إيجابيات النظام

وفي هذا السياق قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان نظام «اكستريم» حقق العديد من الايجابيات تتمثل في الآتي:

1 ـ لحاق سوق الكويت المالي بركب التطور والحداثة من خلال اتباع أحدث النظم والتقنيات.

2 ـ زيادة قدرة السوق على معالجة كثير من السلبيات التي كانت تعتري النظام القديم الذي كان معمولا به في السوق وهو نظام «كاتس».

3 ـ ادخال أدوات جديدة من شأنها زيادة امكانيات السوق وتساعده على استحداث ادوات استثمارية جديدة.

4 ـ إلغاء سوق الكسور الذي كان له سلبيات عديدة.

5 ـ اتاحة المجال للمتداولين لبيع وشراء الأسهم دون تقيد بالوحدات السعرية التي كانت تحول دون جذب مستثمرين جدد وخاصة من شريحة صغار المستثمرين.

سلبيات النظام

وعلى الرغم من ان النظام الجديد يهدف الى الحد من التداولات الوهمية وتعزيز الشفافية في سوق الكويت المالي من خلال احكام الرقابة على الممارسات الخاطئة، الا ان ابرز السلبيات من وجهة نظر المصادر المالية ان هذا الاجراء لم يتحقق على المستوى المرغوب، حيث لاتزال هناك تلاعبات وممارسات خاطئة ومنها على سبيل المثال استمرار التلاعب من قبل البعض من خلال تداولات السهم الواحد التي تنتج عنها آثار سلبية تتجلى في رفع قيمة السهم بالحد الأعلى دون وجود تداولات حقيقية.

ومن الآثار السلبية ايضا عدم تشغيل الموقع الالكتروني الذي كان من المفترض اطلاقه تزامنا مع تطبيق المرحلة الاولى من خطة التطوير والتي تتمثل في نظام التداول الجديد، اذ ان غياب هذا الموقع أثر بالسلب على تحقيق الاستفادة المثلى من النظام الجديد.

لمحات من رحلة تطبيق النظام

في اليوم الأول لإطلاق النظام انخفضت القيمة النقدية بشكل حاد وذلك بسبب العزوف الواضح من المتداولين عن الشراء والبيع في ظل حالة من التخوف من تطبيق النظام الجديد الذي اظهر بالفعل عيوبا فنية واضحة عجزت بعض شركات الوساطة المالية عن التعاطي مع النظام وتلبية احتياجات عملائها، مما ادى الى حالة من القلق انتابت شريحة كبيرة من المتداولين.
وسرعان ما عكفت ادارة السوق على وضع حلول لأوجه القصور التي صاحبت اطلاق النظام رغم اجراء عشرات التجارب الوهمية قبل اطلاقه عن طريق ادارة المشاريع التي قامت بدور المنسق بين جميع الاطراف ذات العلاقة وخاصة الشركة الكويتية للمقاصة وشركات الوساطة العاملة بالسوق. ومن خصائص نظام التداول الجديد الذي سيدخل عامه الثاني اعتبارا من اليوم إلغاء وحدات كمية التداول وسوق الكسور وجعل اقل كمية تداول هي سهم واحد، كما انه استحدث مزادا لتحديد اسعار الاقفال كما هو متبع من قبل في مزاد الافتتاح، واستخدام مبدأ اولوية السعر والوقت في تنفيذ الصفقات خلال المزاد. ومن خصائصه ايضا إلغاء فترة الانتظار لمدة 5 دقائق قبل تعديل وإلغاء الاوامر. وتمخض عن هذه الاجراءات بعد التعديلات، أبرزها انه بعد إلغاء وحدات كميات التداول فإن الحد الأعلى والادنى لكمية الصفقات في السوق الآجل اصبحت 5000 سهم كحد أدنى للصفقة الواحدة، و100 ألف سهم كحد أقصى للصفقة الواحدة، وهو الامر الذي ابدت بعض الجهات العاملة بالسوق تحفظها عليه وتم رفع مقترح لادارة السوق لرفع الحد الاقصى الى مليون سهم في الصفقة الواحدة، وبعد دراسته باستفاضة من قبل اللجنة الفنية بالسوق تم رفع توصية الى لجنة السوق بتعديل الكمية الى مليون سهم في الامر، وبالفعل أقرت لجنة السوق هذا المقترح ورفعت الامر الى هيئة اسواق المال المعنية الآن بكل شؤون بورصة الكويت منذ نفاذ القانون رقم 7 لسنة 2010، وبعد دراسة الامر ايضا باستفاضة أبدت هيئة الاسواق موافقتها على زيادة الكمية الى مليون سهم وعلى اثر هذه الموافقة قامت ادارة التداول بسوق الكويت للاوراق المالية بتنفيذ القرار واصبح الآن الحد الاقصى لكميات التداول في السوق الآجل مليون سهم بدلا من 100 ألف، وساعد في ذلك مرونة نظام التداول الجديد الذي يستوعب اي تعديلات تطرأ على تداولات سوق الكويت المالي.

إطلاق مؤشر كويت 15 وتعديل قطاعات السوق

بالتزامن مع إطلاق نظام التداول الجديد لتطوير السوق أطلقت إدارة البورصة مؤشر كويت 15، وهو المؤشر الذي يقيس أداء أكبر 15 شركة كويتية مدرجة بالبورصة من حيث السيولة والقيمة الرأسمالية. وعلى مدار العام تمت مراجعة مكونات المؤشر مرتين منذ اطلاقه وذلك حسب خصائص المؤشر التي تتيح إجراء تعديل على مكوناته بنهاية مايو ونوفمبر من كل عام. وفي المرة الأولى قامت إدارة السوق بتعديل المؤشر بعد فترة وجيزة من إطلاقه نظرا لأن فترة تجربة المؤشر بمكوناته الأولى تم احتسابها ضمن فترة العمل، ومن ثم تم تعديل كويت 15 في يونيو من عام 2012 بإحلال شركتي بوبيان للبتروكيماويات والقرين الصناعية، عوضا عن شركتي الوطنية للاتصالات، والخليج للكابلات، كما اعتمدت إدارة السوق التجارية العقارية، والعقارية المتحدة، وآلافكو كشركات احتياط.

وقامت ادارة السوق بإدخال تعديل جديد على المؤشر في ديسمبر من 2012، حيث تم خروج البنك الأهلي المتحد وشركة بوبيان للبتروكيماويات، وشركة القرين لصناعة الكيماويات من المؤشر لتحل بديلا عنها الوطنية للاتصالات، والبنك الأهلي، والكويتية للأغذية (أمريكانا).

ومن المنتظر أن يتم التعديل الثالث على مكونات المؤشر في النصف الأول من يونيو المقبل، حسب النظام المتبع، حيث ستقوم الإدارة برصد وتقييم مكونات المؤشر لإجراء تعديل عليه حسب تغييرات نسب السيولة والقيمة الرأسمالية. وفي إطار حزمة القرارات التطويرية التي اتخذتها البورصة قامت بإعادة تصنيف قطاعات السوق ليصبح عدد القطاعات 15 قطاعا بما فيها السوق الموازي، وتم تصنيف الشركات وفقا للنشاط الرئيسي للشركة الذي يشكل مصدر الدخل الأساسي لها. وأصبحت قطاعات السوق الجديدة هي النفط والغاز، والمواد الأساسية، والصناعية، والسلع الاستهلاكية، والرعاية الصحية، والخدمات الاستهلاكية، والاتصالات، والمنافع، والبنوك، والتأمين، والعقار، والخدمات المالية، والأدوات المالية، والتكنولوجيا، إضافة إلى السوق الموازي.

مراحل تطويرية لم تطبق

تسببت كثير من المعوقات في تأخر ادارة السوق في اطلاق باقي مراحل تطور السوق، فهناك مرحلتان ضمن مراحل تطوير السوق لم تدخلا حيز التنفيذ وذلك رغم انتهاء ناسداك اومكس منها وتسليمها الى ادارة السوق في صورة برامج قابلة للتطبيق، وهذه المراحل هي مرحلة تطوير سوق المشتقات وطرح منتجات جديدة كتداول المؤشرات والصكوك والسندات وهي المرحلة الثانية، وكذلك مرحلة اجراءات ما بعد التداول، وهي ما يطلق عليها المرحلة الثالثة والاخيرة التي سيشهدها السوق في اطار جهود تطويره وفقا للعقد المبرم بين ادارة السوق وناسداك في 2009، والذي كان ينص على تطوير السوق خلال 3 سنوات على ان تكون هناك سنة رابعة اختيارية، ومؤخرا وافقت هيئة اسواق المال على استفادة ادارة السوق من هذه السنة الاختيارية.

إعداد: شريف حمدي

هل تشتري الهيئة العامة للاستثمار حصة وزارة الخزانة الأميركية في «جنرال موتورز»؟

مع إعلان وزارة الخزانة الأميركية مؤخرا بأنها ستبدأ جولة جديدة لبيع الأسهم التي استحوذت عليها في شركة جنرال موتورز ضمن عملية برنامج الإنقاذ الحكومي لقطاع السيارات الأميركي لتصل حصتها إلى 32٪، ترددت خلال اليومين الماضيين عدة تكهنات وتساؤلات عن إمكانية دخول الهيئة العامة للاستثمار في تلك الصفقة الجديدة والتي أقبلت عليها من قبل في نوفمبر من 2010 خاصة في ظل عملية بحث «الهيئة» عن استثمارات مجدية خاصة في أوروبا وأميركا.

وقالت مصادر لـ «الانباء» ان هناك احتمالات برغبة واتجاه لدى الهيئة العامة للاستثمار لشراء حصة وزارة الخزانة الأميركية في جنرال موتورز سعيا للاستفادة من الأسعار الحالية التي تبدو لبعض المحللين والخبراء انها ستكون صفقة مجزية في الوقت الراهن، علما أن هذه الخطوة تأتي في أعقاب وثيقة أصدرتها «جنرال موتورز» للهيئة المنظمة للبورصة الشهر الماضي جعلت من الأيسر لوزارة الخزانة بيع أسهمها المتبقية البالغة 241,7 مليون سهم أو نحو 18٪ من الاسهم العادية لأكبر شركة سيارات أميركية.

واضافت أن الهيئة العامة للاستثمار قد أبدت اهتماما خلال الفترة الماضية بشركة جنرال موتورز لما لها من عوائد مجزية على المدى الطويل وهو الأمر الذي أكده العديد من الخبراء الاقتصاديين خاصة بعد أن نجحت الخطة الإستراتيجية التي وضعها فريق اوباما الاقتصادي بهدف إنقاذ صناعة السيارات في أميركا ودفعها نحو الازدهار كما كانت عليه من قبل، مبينا أن العديد من شركات السيارات في أميركا قد تعافت وبدأت تدخل في حيز المنافسة مع الشركات اليابانية والكورية خلال الفترة الحالية.

وكانت الهيئة العامة للاستثمار قد انسحبت في اللحظات الأخيرة من المساهمة في الاكتتاب العام لشركة جنرال موتورز الاميركية نتيجة زيادة النطاق السعري للطرح بعد قيام «جنرال موتورز» بزيادة النطاق السعري للسهم العادي إلى 33ـ32 دولارا من 29ـ26 دولارا للسهم فيما استحوذت صناديق ثروة سيادية من الشرق الاوسط وآسيا ومستثمرين عالميين كبار على حصة دون 5٪ من الطرح الإجمالي بما في ذلك الأسهم العادية الممتازة والمخصصات الإضافية، علما ان جنرال موتورز قد انجزت أكبر طرح عام أولي في تاريخ الولايات المتحدة بنهاية 2010 وجمعت 20,1 مليار دولار بعدما سعرت الاسهم عند الحد الاعلى من النطاق بعد زيادته استجابة للطلب الكبير من المستثمرين وباعت الشركة 478 مليون سهم عادي بسعر 33 دولارا للسهم لتجمع 15,77 مليار دولار علاوة على أسهم ممتازة بقيمة 4,35 مليارات دولار.

● محمود فاروق

بارتفاع ضئيل للغاية يبلغ 100 ألف دينار

153,9 مليون دينار أرباح 9 بنوك محلية في الربع الأول

أعلنت 9 بنوك محلية عن نتائجها المالية للربع الأول من 2013، حيث أظهرت النتائج تحقيق البنوك لأرباح صافية بلغت 153,9 مليون دينار وذلك لتحقق البنوك نفس أرباح الربع الأول من العام الماضي وبارتفاع ضئيل للغاية يبلغ 100 ألف دينار، حيث حققت البنوك أرباحا قدرها 153,8 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 0,06٪. وتعكس البيانات المالية المجمعة للبنوك التسعة خلال الربع الأول والتي اكتملت أمس بإعلان بنك برقان عن نتائجه المرحلية صعوبة البيئة التشغيلية التي يعمل بها القطاع المصرفي على الرغم من تحقيق بعض البنوك تطورا كبيرا وملحوظا في أرباحها التشغيلية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي إلا أن النظر بشكل عام إلى ما يعلن من صافي أرباح يشير إلى بقاء نسبة تحقيق الأرباح بالقرب من مستويات الربع الأول 2012. وأظهرت الإحصائية المجمعة التي أعدتها «الأنباء» حول النتائج المالية لقطاع البنوك خلال الربع الأول من العام الحالي إلى ان ارباح بنك الكويت الوطني البالغة 81,3 مليون دينار استحوذت على نحو 52,8٪ من إجمالي أرباح البنوك التسعة البالغة 153,9 مقارنة بتحقيق البنك لـ 81 مليون دينار لنفس الفترة من 2012 وهو تأكيد جديد على النتائج المالية القياسية للبنك وعلى قيادته لقطاع المصارف المحلية حسب إستراتيجية البنك الثابتة التي تضمن له الاستمرار في تحقيق النمو المتواصل في النتائج المالية وقد قفزت موجودات البنك بنسبة 25,4٪ لتسجل 18,1 مليار دينار، كما نمت حقوق المساهمين بـ 5,1٪ إلى 2,4 مليار دينار وارتفعت الأرباح التشغيلية بـ 10٪ لتصل إلى 147,3 مليون دينار.

وقياسا إلى الأرباح المعلنة للربع الأول من 2013 ومقارنتها بنفس نتائج الفترة المشابهة من 2012 فقد قفزت أرباح البنك التجاري بنسبة 166٪ ليكون الأول بين البنوك في ارتفاع صافي الأرباح فيما جاء «بوبيان» ثانيا بنمو 25٪ ثم «بيتك» ثالثا بنمو 15٪ فـ «الأهلي المتحد» رابعا بنمو 10,10٪ ثم «الخليج» خامسا بنمو 6,7٪ ثم «الوطني» سادسا بنمو 0,37٪.

واستطاع «بوبيان» أن يكون نجم الربع الأول بعد أن نجح في خطف الصدارة في سرعة إعلان الأرباح في ظاهرة هي الأولى من نوعها، حيث اعتاد أن يكون «الوطني» هو أول المعلنين عن النتائج المالية الفصلية وهو ما يشير إلى سير «بوبيان» على خطى «الوطني» واتباع نفس المدرسة بحكم انه بنك تابع والمتمثلة في سرعة انجاز البيانات المالية والعمل وفق منهجية واضحة ورؤية إستراتيجية ثابتة تمكنه من تحقيق النمو في معدلات نتائجه المالية، هذا وقد تلاه «الوطني» و«الأهلي المتحد» بيومين ثم «بيتك» و«التجاري» و«الخليج» في اليوم الثامن من إعلان «بوبيان» للنتائج المالية.

وشكلت أرباح «بيتك» البالغة 23 مليون دينار نحو 14,9٪ من إجمالي أرباح البنوك الـ 9 وقد ارتفعت أرباح البنك بنسبة 15٪ مقارنة بحوالي 20 مليون دينار في نفس الفترة من 2012 كما نمت أصول البنك بـ 5٪ لتصل إلى 14,9 مليار دينار. وارتفعت أرباح «الأهلي المتحد» البالغة 10,9 ملايين دينار بنسبة 10,10٪ للربع الأول مقارنة بـ 9,9 ملايين دينار لنفس الفترة من 2012 كما ارتفعت موجودات البنك بـ 7٪ إلى 2,8 مليار دينار وأيضا ارتفعت الأرباح التشغيلية إلى 21,9 مليون دينار.

وحقق «الخليج» أرباحا بـ 7,9 ملايين دينار بارتفاع 6,7٪ مقارنة بنفس الفترة من 2012 البالغة 7,4 ملايين دينار وقد بلغ الاحتياطي الاحترازي للبنك 159 مليون دينار، وقفزت أرباح «بوبيان» بنسبة 25٪ لتسجل 3,1 ملايين دينار مقابل 2,4 مليون دينار، في المقابل شكل هذا الرقم نحو 2,4٪ من إجمالي أرباح البنوك الـ 9 وقد نمت أصول البنك بنسبة 22٪ لتصل الى 2 مليار دينار كما نمت الودائع 19٪ إلى 1,5 مليار دينار وبلغ معدل كفاية رأسمال البنك 23,9٪ قياسا بالنسبة المحددة من قبل «المركزي» والمقدرة بـ 12٪.

وحقق البنك التجاري أرباحا بـ 800 ألف دينار مقارنة بـ 300 ألف دينار، واللافت للنظر أن الربح التشغيلي للبنك قد ارتفعت بـ 10,2٪ لتسجل 24,7 مليون دينار مقارنة بـ 22,4 مليونا بسبب استمرار سياسة البنك في تحويل الأرباح إلى إجمالي المخصصات التي ارتفعت إلى 114,5 مليون دينار وبلغ معدل كفاية رأس المال 19,34٪. وانخفضت أرباح بنك برقان خلال الربع الأول من العام 2013 حيث سجل البنك أرباحا صافية بلغت 15,6 مليون دينار مقارنة مع أرباح بلغت 17,5 مليون دينار خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

● أحمد مغربي

أرباح البنوك في الربع الأول من 2013

اسم البنك	بيانات الربع الأول 2013		بيانات الربع الأول 2012	
	ربحية السهم (فلس)	الربح بالمليون دينار	ربحية السهم (فلس)	الربح بالمليون دينار
الوطني	18	81,3	17,7	81
الأهلي	4	7,1	7	11,4
الخليج	3	7,9	3	7,4
التجاري	0,6	0,8	0,3	0,3
الدولي	4,5	4,2	4,3	4,01
المتحد	9,3	10,9	8,4	9,8
بيتك	8,1	23	7	20,05
بوبيان	1,6	3,1	1,4	2,4
برقان	10,1	15,6	11,3	17,5
المجموع		153,9		153,8

أرباح «الوطني» البالغة 81,3 مليون دينار تمثل 52,8٪ من أرباح البنوك مجتمعة